IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

الإصلاح السياسي في العراق بعد العام 2018

The military revolution in Iraq after 2018

Assit.Prof. Dr Badria Saleh Abdullah

أ.م.د بدرية صالح عبد الله (*)

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 25 January. 2021
- Accepted 15 February. 2021
- Available online 31 March. 2021

Keywords:
-Political reform
-Iraq
-Political change

Abstract: After the political change in 2003 and the emergence of the parliamentary political system and then the declaration of the permanent Iraqi constitution of 2005، problems arose during implementation due to gaps in the legal articles and the Iraqi political system's reliance on quotas and consensus، which works to share the centers of government in the state between the parties and political forces that worked on Rooting the sectarian character of the state، which led to the spread of political، administrative and economic corruption، and this requires real political reform. The specialists in Iraqi affairs have called for reforming the political system and political institutions and finding ways to work so that the Iraqi political system continues to perform appropriately.

The importance of the research that came under the title of Iraqi political reform after the year 2018 comes to the arrival of parties raising the slogan of reform، which is based on a comprehensive strategy (educational، economic، social، administrative، political،and diplomatic) for the advancement of a unified and strong Iraq that maintains its position among the countries of the Middle East.

(*)**Corresponding Author**: **Assit.Prof. Dr Badria Saleh Abdullah**، **E-Mail**:badrea.salh@gmail.com، **Tel**: ،009647715192470 **Affiliation**: **Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad**.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 2021\1\25

القبول: 2021\2\15

النشر :2021\3\31

الكلمات المفتاحية:

-الإصلاح السياسي

-العراق

-التغيير السياسي

الخلاصة: بعد التغيير السياسي في عام 2003 ونشوء النظام السياسي البرلماني ومن ثم إعلان الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ظهرت مشاكل أثناء التطبيق بسبب ثغرات في المواد القانونية واعتماد النظام السياسي العراقي على المحاصصة والتوافقية ، التي تعمل على تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الأحزاب والقوى السياسية التي عملت على تجذير الطابع الطائفي لشكل الدولة والذي أدى إلى تفشي الفساد السياسي و الإداري والاقتصادي وهذا ما يتطلب إصلاح سياسي حقيقي ، وقد طالب المختصون في الشأن العراقي بإصلاح النظام السياسي والمؤسسات السياسية و إيجاد وسائل عمل لأجل أن يستمر النظام السياسي العراقي بأدائه بشكل مناسب ، وتأتي أهمية البحث الذي جاء بعنوان الإصلاح السياسي العراقي بعد العام 2018 لوصول أحزاب رفعت شعار الإصلاح الذي يرتكز على استراتيجية شاملة (تربوية ، اقتصادية ، اجتماعية ، إدارية ، سياسية ، ودبلوماسية) للنهوض بالعراق موحدا وقويا ويحتفظ بمكانته بين دول الشرق الأوسط .

المقدمة :

يعد الإصلاح السياسي احدى الوسائل المهمة التي تستخدم من اجل أحداث تقدم في العملية السياسية نظراً لوجود عوامل تقتضي إجراء هذا الإصلاح والتحديث. وفي النظم الديمقراطية تعد عملية الإصلاح السياسي من اهم الأليات التي تستخدم من أجل أحداث تغييرات في النظام السياسي بشكل سليم وهذه العملية تتم بعد مدة زمنية من الممارسة السياسية اذ تحدث تطورات داخل المجتمع وهذه التطورات تنعكس بالضرورة على الواقع السياسي مما يستدعي معه إجراء إصلاحات (سياسية ، اقتصادية ، واجتماعية) لأن الإصلاح السياسي في اي نظام سياسي من اهم خطوات التحول الديمقراطي اذ يتم نتيجة ادراك القيادة السياسية لأهمية احداث واتخاذ قرارات وإجراءات الاصلاح بمعنى اخر مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة تتناول بنية هذا النظام بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل .

فرضية البحث : انطلق البحث من فرضية أن عملية الإصلاح السياسي في العراق بعد العام 2018 اصبحت ضرورة وطنية ملحة إلا إنها تواجه معوقات كثيرة الامر الذي يتطلب توافر آليات اساسية للوصول الى عملية الاصلاح الوطني الشامل .

إشكالية البحث : من الاشكاليات التي تعترض الاصلاح السياسي في العراق هو غياب الوعي المجتمعي للمطالب الحقيقية وحتى ان وجدت هذه المطالب فإنها تفتقر الى الاليات الفعالة لنجاح عملية الاصلاح .

هدف البحث : وضع آليات للإصلاح السياسي في العراق تكون فعلية واقعية قابلة للتطبيق وهي تأتي من تكاتف الشخصيات الوطنية المستقلة ذات الكفاءة العلمية والمهنية مع القوى السياسية والأحزاب الوطنية المؤثرة و الراغبة فعليا في الاصلاح الوطني الشامل .

هيكلية البحث:

وجاء تقسيم البحث الى ثلاث مباحث ، فضلا عن الملخص والمقدمة والخاتمة ، وكالأتي : المبحث الاول : بعنوان الاصلاح السياسي اطار مفاهيمي ، والمبحث الثاني : بعنوان معوقات الإصلاح السياسي في العراق ، والمبحث الثالث : آليات الإصلاح السياسي في العراق .

المبحث الأول : الإصلاح السياسي أطار مفاهيمي

المطلب الأول : مفهوم الإصلاح (Reform) :

1. **مفهوم الاصلاح لغة :** مشتق من الفعل اصلح يصلح اصلاحاً اي ازال الفساد بين القوم و وفق بينهم اي انه نقيض الفساد فالإصلاح هو التغيير الى استقامة الحال على ما تدعو اليه الحكمة كما وردت كلمة الاصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة ، مثل قوله سبحانه وتعالى " والله يعلم المفسد من المصلح " [1] سورة البقرة الآية (220) ، و مفردة الاصلاح تستعمل في المجال المادي والمعنوي والمقصود بالإصلاح الانتقال من حال الى حال احسن او التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه ، ويعرف الإصلاح بأنه (تغير أو تبدل نحو الافضل في حالة الاشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة او الجائرة في ازالة بعض التعسف او الخطأ) [2]، و الإصلاح يوازي فكرة التقدم من حيث انه ينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الافضل وخاصة التغيير الاكثر ملائمة في تحقيق الاهداف الموضوعية من قبل اصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الانساني [3] . ويقصد بالإصلاح هو التعديل غير الجذري سواء كان في شكل الحكم السياسي او في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها و اسسها انه اجراء يلجأ اليه لتلافي نواحي النقص او الخطأ كما يحصل في الاصلاحات الدستورية و الاصلاحات السياسية والاقتصادية لاسيما عندما تكون هذه الاصلاحات ضرورية بهدف القضاء على الاخطاء التي تبرز عند الممارسة والتنفيذ وكما يقال في الاصلاح الزراعي الذي يقوم على تعديل النظام الزراعي القائم بغية تحسين الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية . [4]
2. **مفهوم الإصلاح السياسي اصطلاحا :** ويقصد به كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً ومن دون ابطاء او تردد وبشكل ملحوظ في طريق بناء نظم ديمقراطية [5] . وتعرف قاموس المصطلحات السياسية الاصلاح السياسي بأنه تحسن النظام السياسي من اجل إزالة الفساد والاستبداد [6].

---

[1] القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية (220).

[2] محمد محمود السيد ، مفهوم الاصلاح السياسي، الحوار المتمدن ، العدد (55) ، 2011/3/23 ، http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid.

[3] محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، معجم المصطلحات و الالفاظ الفقهية ، ج 1، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 1999، ص 204 .

[4] ناظم عبد الواحد جاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية، بيروت ، 2008 ، ص 100.

[5] عادل عبد اللطيف ، الاصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمضاربات الإقليمية في المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للاصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية، بحوث الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، ط1 ، 2006 ، ص13 .

[6] حيدر ابراهيم علي ، الاصلاح السياسي المفهوم وفرص بناء رؤية مشتركة ، مركز الندى للدراسات السياسية على الموقع : http://alquds center/Arabic/pages php.

المطلب الثاني : ماهية الإصلاح :

يعد الاصلاح السياسي ركناً اساسياً مرسخاً للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الانجاز وكفائه الادارة والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية وهي تجديد للحياة السياسية وتصحيح مساراتها وبصيغتها الدستورية والقانونية بما يضمن توافق عام للدستور وسيادة القانون وفصل السلطات وتحديداً العلاقات فيما بينها وهو التعريف الذي تبناه برنامج الامم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية ، كما يعرف الاصلاح السياسي بأنه خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو ايجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وان يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي الى تداول السلطات وتقوم على احترام جميع الحقوق [1]. وان عملية الاصلاح السياسي لا تحدث من فراغ ولا تنطلق من مجرد الرغبة في التغيير اذ لابد من تطور سياسي political development ، أو عملية التحديث modernization ، أو التغيير السياسي political change ، أو عملية التحول transition ، وجميع هذه المفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي إلا ان مفهوم الاصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة [2] . ويتميز الاصلاح السياسي بأنه عملية مركبة ومستمرة تهدف الى تغيير الانساق السياسية والاجتماعية في المجالات التنظيمية و الانشطة والعمليات والسلوك والنظم من اجل الوصول الى الشكل الحديث وتحسين اداء النسق السياسي في تحقيق اهداف جميع افراد المجتمع وتلبيه حاجاته ومطالبة ، وحيث ان الإصلاح يدل على تغيير نحو الاستقامة من خلال تعديل غير جذري وهذا ما يعني تطوير وتحسين لا يمس شكل ونوع النظام السياسي و انما يخص بعض البنى الإرتكازية للنظام السياسي كالإصلاحات الدستورية او الاصلاحات الاقتصادية بمعنى ان الاصلاح يختلف حسب تأثيره على الواقع السياسي [3]. وان مؤشرات الاصلاح السياسي عديدة أبرزها : عدم احتكار السلطة من قبل فئة قليلة ، المؤسسات التشريعية ووجود برلمان حر منتخب ، تمكين البرلمان من ممارسة وظيفته في الرقابة والمحاسبة والمسائلة للحكومة ومؤسساتها وللمؤسسات العامة ، تمثيل كافة الاقليات العرقية المذهبية في السلطة التشريعية ، وجود الهيئات القضائية واستقلال القضاء عن الحكومة ، الاحزاب السياسية وحرية تكوين الاحزاب دون تدخل السلطات الحكومية ، وجود مؤسسات المجتمع المدني وحق تكوين الجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية ، اضافة الى الصحافة والإعلام والشفافية وسهولة الحصول على المعلومات والبيانات ، فعالية النظام السياسي والمشاركة السياسية ، وفعالية الرقابة المحاسبة

---

[1] ستار جبار علاي وياسين حمد العيثاوي ، الاصلاح السياسي في البلدان العربية ، دراسة في مشاريع الخارج والداخل ، دار امجد للنشر ، عمان ، 2014 ، ص11 .

[2] محمد محمود السيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

[3] نادر فرجاني ، الحكم الصالح لرفعة العرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (256) ، بيروت ، 2000 ، للمزيد ينظر جبار اسماعيل عبد ، مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 248 .

والمسائلة. وهذه كلها مؤشرات الاصلاح السياسي وان نقص من هذه الخصائص او عدم توفرها هذا دليل على ان هناك ضعف او خلل في النظام السياسي [1].

مما سبق نستنتج ان الاصلاح السياسي عملية متسلسلة تهدف الى إحداث تغيير في الجانب السياسي والاجتماعي وفي المجال التنظيمي و الانشطة و العمليات و النظم ، لأجل تحسين الاداء وتحقيق اهداف الفرد والمجتمع .

المبحث الثاني : معوقات الاصلاح السياسي في العراق

عانت العملية السياسية في العراق بعد التغيير السياسي في العام 2003 من سلبيات كثيرة ، حيث افرز نمط جديد من ممارسة السلطة نتج عنها اشكاليات وصعوبات خلقت حالة من العنف وعدم الاستقرار السياسي كما يرجع السبب الاساس في ذلك الى ان الادارة التي حكمت العراق بعد عام 2003 متمثلة في الادارة المدنية لسلطة الائتلاف المؤقتة وحتى الحكومة الحالية حيث اخفقت في ادارة شؤون البلاد سياسياً واقتصادياً وامنياً واجتماعياً نتيجة لتصارع المصالح الطائفية والحزبية والشخصية ، وكان الجانب الأمني اكثر تأثراً من خلال ازدياد حالات سقوط الضحايا من المدنيين نتيجة التفجيرات والسيارات المفخخة وازدياد حالات النزوح الداخلي والهجرة الخارجية اضافة الى الطائفية والمذهبية وضعف سيادة القانون نتيجة لضعف البناء والتناسق وتكامل الادوار بالنسبة للمؤسسات الامنية مما اثر ذلك في انتشار الجريمة المنظمة وحالات الخطف والاغتيال وقتاً بعد آخر ونتيجة للمحاصصة الطائفية والحزبية الأمر الذي ادى الى تزايد مستويات الفساد (السياسي والإداري والمالي) في العراق حتى الوقت الحاضر ، وان الإصلاحات لا تقتصر على وضع الخطط وتنفيذها فقط لضمان نجاحها لا بد من تكامل مراحل الاصلاح وهي (وضع الخطط ، التنفيذ ، التقييم الدوري ، والتغذية الحكيمة لتقويم الاداء)، ولابد من توافر عنصر الشفافية و الافصاح كما انه لإصلاح السياسي اياً كان شكله او مضمونه لا يمكن ان يحدث في ضل هيمنة الدولة القائمة بأجهزتها المختلفة على مجمل الحياة السياسية والثقافية الايدلوجية و لا يمكن ان يحدث في ضل علاقات القوى السياسية والاجتماعية المتصارعة ، و الاصلاح يجب ان لا تنفرد بوضع خطوطه النخب السياسية الحاكمة فقط بل يجب ان يكون نتاج تفاعل البنى السياسية والاجتماعية المختلفة ويفترض وجود نخبة سياسية حاكمة مؤمنة بعملية الاصلاح وتمتلك المصداقية والشرعية التي تؤهلها للانتقال من حالة الركود السياسي الى حالة من الحيوية السياسية ، ولا ننسى ان من اهم شروط الإصلاح السياسي هي الاعتراف بمكانه المواطن و اهميته من قبل السلطة السياسية و وضع مصالح المواطنين في المقدمة وهذا كفيل بترسيخ المواطنة ودولة القانون . [2]

المطلب الاول : المعوقات السياسية :

1- **المحاصصة** : منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العرقية لضمان تمثيلها و اسماع اصواتها والاعتراف بوجودها وحقوقها فاعتمد النظام

---

[1] ميثاق مناحي العيساوي ، وثيقة الاصلاحات الشاملة: رؤية تحليلية ، مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء ، 2016 ، ص2.

[2] احمد عدنان الميالي ، الاصلاح السياسي في العراق ، معوقات وحلول ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، 2018/8/19 ، على الموقع : . http://mcsr.net/neuls418

السياسي العراقي على المحاصصة التي تعمل على تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الاحزاب والقوى السياسية التي عمدت على تجذير الطابع الطائفي لشكل الدولة والذي يلغي امكانية تحقيق التمثيل الوطني للدولة [1].

ان نظام المحاصصة على المستوى الاداري والسياسي هو احد خصائص الدولة العراقية بعد العام 2003 حيث جاء التوزيع على أساس المحاصصة وهذا ما يظهر زيف شعار الديمقراطية في العراق ويظهر الانتماء للطائفة والعرق وليس الانتماء للوطن ، وهذا فشل في عملية الإصلاح السياسي[2] ، واستمرار نظام المحاصصة يهدد اي بناء محتمل لدولة عراقية تقوم على المؤسسات ونظام الكفاءة في ادارة الدولة وان اي اجراء يستهدف الاصلاح السياسي لابد له ان يغادر المحاصصة او يلغيها باعتبارها نمط يكرس الطائفية والقومية .[3]

2- **التوافقية** : قامت الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 على أساس التوافقية بين الأحزاب بضمان حصولها على المنافع والمناصب [4]. يؤدي الانتقال من دولة القانون والمواطنة الى تقوقع الطائفيين مجتمعيا داخل الطائفة او العشيرة وهذه هي أهم عيوب الديمقراطية التوافقية حيث يكون الولاء للطائفة اكبر من الولاء للوطن [5]، وتحمل التوافقية اعتراف ضمني بالواقع الراهن على اساس الهوية الطائفية والعرقية والأثنية ، وتؤدي الى ضعف مفاهيم القيم السياسية الديمقراطية او غيابها وأهمها المعارضة الاغلبية السياسية لان التوافقية تحاول القضاء على القاعدة الأساسية للمعارضة وهي الاختلاف .

المطلب الثاني : المعوقات الاقتصادية :

أ- **الفساد :** احدى المشكلات الاساسية التي تعاني منها العراق منذ عام 2003 حيث ساعد الاحتلال في ظهور الفساد من خلال اساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية ، وقد كان فساد المؤسسة الامنية واحداً من أشكال الفساد ، إذ رافقت تشكيل القوات المسلحة العراقية ظاهرة الفساد المالي بعد العام 2003 وتراكم الفساد ، حتى ظهر ما يسمى بالجنود الفضائيين ، واتسع الفساد في المؤسسة الامنية ليشمل صفقات اسلحة فاسدة ، كما شمل الفساد التعيينات والرواتب

---

[1] بدرية صالح عبد الله ، مبدأ سحب الثقة في النظم البرلمانية : العراق انموذجا ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد ، 2019 ، ص225 .

[2] خميس دهام ، همسة قحطان ، الاصلاح في النظام السياسي العراقي ، اعمال المؤتمر السنوي العلمي الرابع "سكول"، جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة نفار للتنمية الثقافة الديمقراطية ، 10/نيسان/2013 ، ص88 .

[3] عامر حسن فياض ، اشكاليات بناء الدولة و ادارة الحكم في العراق المعاصر ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، العدد (34) ، كانون الاول / 2013 ، ص 40_41.

[4] عبد العظيم جبر حافظ ، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 (الواقع ، الاشكالية ، الحلول) ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، العدد 35–36 ، 2017 ، ص526 .

[5] ياسين محمد حمد العيثاوي ، انعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البيئة المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد 60 ، 2015 ، ص52 .

والترقيات وبيع المناصب [1]، وهذا ما أثر بصورة كبيرة على منظومة الامن في العراق . وكان أحد اهم الاسباب التي أدت الى سقوط مدينة الموصل بيد (تنظيم داعش) الإرهابي هو الفساد في المؤسسة الامنية وعدم الاستقرار الامني الذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[2]. اصاب الفساد مفاصل الدولة من خلال التوافق بين الجهات السياسية ، حيث يقوم كل كيان سياسي بدعم مرشحيه او نوابه حتى ولو كانوا متهمين بقضايا الفساد والرشوة ، الأمر الذي انعكس على الدور الرقابي في المؤسسة التشريعية العراقية (مجلس النواب) وهي الجهة الرقابية الأولى في الدولة [3].

ب- **عدم وجود برنامج فعلي وطني موحد :** حيث تفتقر جميع الكيانات والأحزاب السياسية الى برنامج وطني فعلي حقيقي موحد يجمع في طياته جميع العراقيين ويكون هدفه الاساسي بناء دولة عراقية ، وذلك لأن معظم الاحزاب لا تمارس الديمقراطية بشكل صحيح داخل مؤسساتها ولا في تنظيماتها او برامجها السياسية فضلا عن ضعف الاحزاب بممارستها للديمقراطية في علاقتها مع الناس او فيما بينها ، واقتصرت برامج تلك الكيانات السياسية على مصالحها الضيقة ، بالإضافة الى ان تزايد ظاهرة تأسيس الأحزاب والتحالفات المؤقتة والموسمية التي تظهر وقت الانتخابات وتختفي بعدها ، أضعف مصداقية تلك الاحزاب ومقومات الثقة للمواطن العراقي بها[4]، إضافة الى ذلك عدم لجوء الكتل السياسية الرئيسة لإشراك النخب الوطنية المستقلة للوصول الى مواقع السلطة أوصل رسائل سلبية للناخبين بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات لانعدام فرصة التغيير وبقاء الحال على ما هو عليه .

المطلب الثالث : المعوقات الاجتماعية :

أ- **غياب الدولة المدنية ودولة القانون** : ان غياب الحكم المدني والعودة الى حكم القبيلة والدين هو تهديد فعلي للحكومة المدنية التي تقوم على أساس فرض القانون وسيادة حكم المؤسسات الحكومية في إدارة شؤون الدولة [5]، ومن خلال ذلك فان الدولة العراقية تواجه خطر ان يعطي

---

[1] حسين عليوي المفرجي وضحى مهند الحمداني ، داعش في العراق : بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الأمنية (دراسة تحليلية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، الجامعة العراقية ، بغداد ، العدد 3 ، 2019، ص326-327 .

[2] بشار سعدون هاشم الساعدي ، الاصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن ، مجلة دراسات دولية ، العددان (72_ 73) ، ص 340 . للمزيد انظر ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة الفساد في العراق مابعد العام 2003 (دراسة في الاسباب والاثار والمعالجات) ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد30 ، 2016 ، ص133 .

[3] رشيد عمارة زيدي ، اليات التعايش السلمي في العراق ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية ، بالتعاون مع منظمة نفار لتنمية ثقافة الديمقراطية ، 4/نيسان/2011 ، ص127 .

[4] نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد43،2011، ص65-66.

[5] ليث عبد الحسين ورشا رعد حميد ، مستقبل الدولة الوطنية في العراق بين عوامل القوة وتحدي الضعف ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (41) ، 2015، ص 48_49.

المواطن ولائه للقبيلة والدين وليس للدولة ، وهذا ما يؤدي على تمزيق النسيج الوطني والإضرار بالهوية الوطنية [1].

ب- **عدم وجود إرادة حقيقية للإصلاح:** ان بعض القائمين على اجهزة الدولة ولمقاومة السياسيين من ذوي المصالح الذين لا يرغبون بتغيير الحال ويعارضون لأي نهج اصلاحي وتحالفهم ضد من يحاول اجراء اصلاحات وعمل سد منيع ضده وتسقيطه سياسياً لأنهم يخشون اي الفاسدين من المتصدين للعمل السياسي هو تعرضهم للحساب والمسائلة القانونية وفتح ملفات الفساد لذلك سيفعلون اي شي من اجل عرقلة حدوث اصلاح حقيقي يمس مصالحهم . ونتيجة لغياب المشروع الوطني و الارادة الجمعية المتماسكة لبناء الدولة الحديثة فان النظام السياسي في العراق لم يستكمل بناء اركانه كنظام حكم ديمقراطي تحكمه اجراءات تقوم على الوعي و الايمان والالتزام بمبادئ الممارسة الديمقراطية [2].

مما سبق نستنتج بأنه هناك معوقات تواجه عملية الاصلاح السياسي منها التوافقية والمحاصصة السياسية ، الفساد بكل انواعه ، فضلا عن الطائفية وانعدام وجود ارادة حقيقية وبرامج حزبية سياسية وطنية فعلية تهدف الى اصلاح النظام السياسي في العراق .

المبحث الثالث : آليات الاصلاح السياسي في العراق

برزت مسألة الاصلاح السياسي في العراق بعد الانتخابات النيابية الاخيرة في عام 2018 مرة اخرى كضرورة للنهوض بالعملية السياسية في العراق ، مما يدفع الى وضع المقومات اللازمة باستيعاب المعوقات والتحديات ، ولازالت النخب السياسية منذ عام 2003 تسود وتحكم وفق آليات الاشتغال بالمحاصصة السياسية والطائفية ، الأمر الذي شكل انتكاسة في اسلوب ممارسة الحكم .

المطلب الاول : وثيقة الاصلاح في 2016 :

لقد طرح رئيس الوزراء حيدر العبادي البرنامج الحكومي للإصلاح ومن ثم بعدها طرح وثيقة الاصلاح في 2016 والتي وقعت بين زعماء القوى السياسية التي وافقت على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ، وأبرز النقاط التي اكدت عليها الوثيقة هي [3] :

1- اعتماد مبدأ الشراكة الحقيقة في اتخاذ القرارات ، وتشكيل حكومة وطنية جامعة تعمل بروح الفريق الواحد ، واعتماد المسؤولية التضامنية كل من موقعه ، وبث روح السلم الاهلي من قبل الكتل السياسية والمضي باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية واستكمال متطلباتها بإصدار قانون العفو العام ومعالجة ملف المسائلة والعدالة .

---

[1] فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9/نيسان/2003 ، شركة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2009 ، ص260.

[2] مثنى فائق مرعي ، مسار المصالحة الوطنية في العراق المتطلبات والتحديات ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد 6 ، 2018 ، ص60 .

[3] عبد الجبار احمد عبد الله، الاصلاحات السياسية في العراق، ورقة تقويمية بدعم من مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية – الاردن والعراق ، على شبكة الانترنيت في الموقع الالكتروني(https://www.fes-jordan.org) ، ص11- 12 .

2- إعادة أعمار المناطق التي تضررت جراء الارهاب والعمليات العسكرية بالإضافة الى الاهتمام بالنازحين وتوفير ملاذاً آمناً لهم لحين عودتهم .
3- تحقيق التوازن في الوظائف العامة في مفاصل الدولة من خلال تشريع قانون الهيئة العامة لضمان التوازن وتحقيق التوازن في القوات المسلحة و الاجهزة الأمنية وتشكيل لجنة وزارية لتحقيق التوازن الوطني .

وبرغم ان الكثير من هذه الاجراءات قد تم تنفيذها فعلا إلا ان الكثير منها لا يزال معطل ايضاً بفعل المناورات السياسية بين الكتل السياسية ، فضلاً عن الانشغال بملفات اخرى مهمة كمحاربة الإرهاب وتحرير المناطق من تنظيم داعش الارهابي ومحاربة الفساد وغيرها . وقد اثارت تلك الوثيقة حفيظة بعض النواب الذين قاموا بحركة احتجاجية برلمانية لإقالة رئاسة البرلمان ومساعيهم لتوسيع هذه الاقالات لتشمل الرئاسات الثلاث ، وأدناه بنود الوثيقة كما وردت في الوثيقة الموقعة في مكتب رئيس الجمهورية [1]:

1. تطبيق الاصلاح الشامل في الملفات الوطنية كافة ، السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وفق خطة مبنية على اساس الأولويات وبما ينسجم مع ظروف البلد .
2. صون استقلالية القرار الوطني العراقي للحفاظ على هيبة الدولة داخلياً وخارجياً .
3. مشاركة المكونات والقوى الوطنية والمجتمعية في عملية الاصلاح الشامل عبر المشاركة الحقيقية في مشهد الاصلاح وفق مبدأ الشراكة الوطنية ضمن سقف الدستور والقانون .
4. تقدّم الكتل السياسية مرشحيها للتشكيلة الوزارية الى رئيس مجلس الوزراء ويكون له الحق باختيار الأسماء ، بما يؤكد الشراكة الوطنية في اختيار من تنطبق عليه الشروط والمواصفات اللازمة من الكفاءة والأمانة .
5. الالتزام بإعادة النازحين الى المناطق بأسرع ما يمكن وتتعهد الحكومة مدعومة بالقوى السياسية بتسخير كل امكانات الدولة والدعم الخارجي لإعادة اعمار المناطق المحررة .
6. يتولى رئيس مجلس الوزراء فتح باب الترشيح لمواقع الهيئات المستقلة ووكلاء الوزارات، وكبار الدبلوماسيين والدرجات الخاصة من دون استثناء وغلق ملف التعيينات بالوكالة في جميع المواقع الحكومية، ويتم الاختيار على اساس معايير موضوعية ومهنية بعيداً عن المحاصصة السياسية. وتشكل لجنة خبراء من القوى المشاركة في دعم الحكومة بواقع (4) اعضاء من التحالف الوطني، و(2) من اتحاد القوى، و(2) من التحالف الكردستاني، و(1) من القائمة الوطنية، و(2) يمثلون رئيس مجلس الوزراء، تعمل هذه اللجنة على تقييم المرشحين للمواقع المشار اليها ورفع توصياتها الى رئيس مجلس الوزراء بحسب السياقات الدستورية مع حفظ التوازنات الوطنية ، على أن تنجز جميع هذه المهام خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اقرار هذه الوثيقة .
7. إنشاء مجلس سياسي استشاري يضم في عضويته قادة القوى السياسية الاساسية في الدولة، الى جانب الرئاسات الثلاث ، يسمى (المجلس السياسي) يعد مجلساً وطنياً استشارياً ينعقد شهريا

---

[1] وثيقة الاصلاح الوطني في العراق ، شبكة الميادين الاعلامية ،بيروت، 11/نيسان/2016 على شبكة الانترنيت في الموقع الالكتروني (http://www.almayadeen.net/news/politics/813741)، تم التوقيع عليها من قبل كل من حيدر العبادي، سليم الجبوري، عمار الحكيم، هادي العامري، حسين الشهرستاني، فالح الفياض، هاشم الهاشمي، جمال الكربولي، صالح المطلك، اسامة النجيفي، وتوجت بتوقيع رئيس الجمهورية فؤاد معصوم في 2016/4/11 .

لمناقشة الاستراتيجيات العليا للبلاد ، وفكّ الاختناقات السياسية ، على ان يتم تشكيل المجلس المذكور خلال شهر من اقرار هذه الوثيقة .

8. العمل على انجاز حزمة من القوانين والتشريعات المهمة وطنياً واقتصادياً واجتماعياً وتنموياً وسياسياً ، وفي مقدمتها: قانون المحكمة الاتحادية ، وملف المساءلة والعدالة ، وقانون العفو العام، وقانون النفط والغاز، ومراجعة قانون (من اين لك هذا؟)، وحسم تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي، وقانون مجلس الاتحاد وغيرها، ضمن مدة 90 يوماً من تاريخ اقرار هذه الوثيقة.
9. مراجعة مستوى الانجاز وحجم النتائج التي تحققت من برنامج الحكومة الحالية منذ تشكيلها ، واستكمال انجاز برنامجها الذي تشكّلت على أساسه .
10. تفعيل دور القضاء العراقي في متابعة العناصر الفاسدة وملاحقتها ، وفتح ملفات الفساد المعطلة واخذ الاجراءات القانونية بحقها.
11. يوّقع جميع القوى المشاركة في الحكومة على تفاصيل هذه الوثيقة وتعتبر وثيقة شرف تعمل بموجبها جميع الاطراف.
12. تتعهد القوى المشاركة في الحكومة على دعم الاجراءات الحكومية ومساندة قراراتها بشكل كامل بغية تنفيذها على الوجه الاكمل ، كما تلتزم الحكومة بمبدأ التشاور مع القوى السياسية في مسار الاصلاحات وتنفيذ البنود المذكورة ضمن هذه الوثيقة في المدة الزمنية المقررة.

وما يلاحظ على حزمة الاصلاحات التي طرحها العبادي انها تفتقر الى دعم ومساندة الكتلة السياسية ، إذ لم يجد السيد حيدر العبادي كتلة سياسية حقيقية يمكن ان تلتزم الحركة الاصلاحية ، ومساندة كتلة برلمانية وكتلة مجتمعية كان ممكن ان تسرع في خطوات الاصلاح وتقضي على ظاهرة المحاصصة الطائفية في العراق ، لذلك لم يجد العبادي سوى حركة التظاهرات التي ينادي بها السيد مقتدى الصدر على مستوى الشارع[1] ، ويعتمد على رغبات الكتل السياسية داخل البرلمان في تحقيق برنامج إصلاحي هادف وموضوعي ، لذلك رغم الجهود التي قدمها العبادي إلا ان اصلاحاته لم تكن جذرية و حقيقية ، وإنما كانت ترقيعية [2]، حتى وان قام ببعض التغيير الوزاري وإعلان سياسات التقشف وذلك لان المشكلة الاساسية في التغيير الوزاري لم تكن نتيجة لفعل سياسي برؤية واضحة ، وإنما نتيجة لاستجابة مستعجلة تحت ضغط حركة التظاهرات المجتمعية ، الى جانب ذلك طرح العبادي لفكرة حكومة التكنوقراط وهذا ليس بالأمر الصحيح او الجدي لان من شروط التكنوقراط هو الاستقلالية فلابد ان يكون صاحب الشهادة والاختصاص مستقل بشكل كامل وبما ان القوى السياسية لم تقدم اي كتلة او حركة عابرة للطائفية والمصالح الحزبية في عموم مؤسسات الدولة العراقية لأنها لا تخدم مصالحهم ، وعدم الاتفاق على أولويات الإصلاح ، هل هي : السياسية ام الاقتصادية ام الاجتماعية ، على الرغم من التداخل بين الملفات لكن تحديد الاولويات ضروري لتسهيل عملية الاصلاح .

إن رئيس الوزراء حيدر العبادي هو احد اعضاء دولة القانون ومن حزب الدعوة ، وهو لم يصل الى هذا المنصب إلا بالاتفاقات والمحاصصة السياسية ، وحزم الاصلاح التي تقدم بها للبرلمان

---

[1] دينا هاتف مكي ، امكانية التغيير السياسي في الدول العربية/العراق انموذجا ، مجلة قضايا سياسية ، العدد، بغداد ، ص201 .

[2] مصطفى فاروق مجيد و خضر عباس عطوان ، العراق ومخاطر التفكك ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العدد 43-44 ، 2016 ، ص146 .

حتى وان حازت قبول البرلمان ، فهي لم تلقى أي دعم من أي كتلة برلمانية ، فضلا عن عدم وجود كتلة برلمانية خاصة به لدعم برنامجه الإصلاحي ، أي إن غياب الكتلة الداعمة اضعفت اندفاع حركة الاصلاح ، لأنه لا يوجد اتفاق على الأسس والثوابت الوطنية ، إذ يستند كل طرف على أسس وثوابت تخدم مصلحته[1]، والدليل ان مجلس النواب العراقي سحب تفويضه المفتوح من رئيس الوزراء في الجلسة (34) في 2015/11/2 وبحضور (225) عضواً وذلك لحظر تمرير الحكومة اصلاحاتها دون موافقة مجلس النواب[2] . وعلى الرغم من ان حزم الاصلاح تعبر عن استجابة الحكومة لمطالب المتظاهرين إلا ان رئيس الوزراء حيدر العبادي لم يستند عليها لتكون عامل مساند له ازاء زعماء الكتل لأي اجراء يمكن ان يقوم به في إطار الإصلاح ومحاربة الفساد ، حيث بعد مساندة المتظاهرين للإصلاح الذي اعلنه العبادي أصابتهم خيبة امل وإحباط من تلكؤ العبادي وعدم اتخاذ أي إجراء مقنع ، والسبب يعزى الى التحديات الداخلية والخارجية على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية .

وبعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2018/4/12 وفوز رئيس الوزراء عادل عبد المهدي الذي تعهد بالمضي في الاصلاحات والقضاء على الفساد حيث اعاد رئيس الوزراء عبد المهدي تشكيل (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) الذي أسسه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي في تشرين الاول من عام 2015 وأشار في 9/كانون الثاني/2019 بأنه يسخر كل الإمكانيات لإنجاحه بعد ان أكد ان الهدف من اعادة تشكيله هو اتخاذ الاجراءات الرادعة وتوحيد جهود الجهات الرقابية للتصدي للفساد وحماية المال العام [3] .

المطلب الثاني : الاليات الاساسية لعملية الاصلاح السياسي في العراق :

بغض النظر عن طروحات السيد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حول الإصلاحات والقضاء على الفساد ، فهناك آليات أساسية يجب الأخذ بها للقيام بعملية الإصلاح السياسي في العراق ومن هذه الآليات هي [4]:

1- **اصلاح العملية السياسية :** تعاني العملية السياسية في العراق منذ عام 2005 من بعض الاخفاقات نتيجة قيام هذه العملية على نظام المكونات المتعددة (شيعة ، سنة ، اكراد) بدل قيامها على اساس المواطنة والمشتركات الوطنية و الاحزاب السياسية في معظمها اصبحت احزاب مكونات . واعتمدت الأحزاب على التوافقات السياسية في عملية تشكيل الحكومات كما ان الدستور يحتاج الى مراجعة والى اجراء تعديلات اللازمة وكتابة ملحق دستوري يعالج كل اخفاقات المرحلة السابقة من تأويلات وتعقيدات وتفسير المواد الملتبسة ثم تشريع القوانين

---

[1] مثنى فائق مرعي ، مصدر سبق ذكره ، ص60 .

[2] جلسة مجلس النواب العراقي (34) في 2015/11/2 .

[3] حمزة مصطفى ، عبد المهدي يشكل مجلس اعلى لمكافحة الفساد في العراق ، جريدة الشرق الاوسط ، على الرابط:

http://newsat.com/node/152867/

[4] احمد عبد الله ناهي وعلي محمد علوان ، الاصلاح السياسي في العراق قراءه في اهم التحديات الداخلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 54.

الدستورية المعطلة وإمكانية تعديله واردة وضرورة استكمال بناء دولة المؤسسات (دولة القانون المدنية) مهم للإصلاح والوصول الى دولة ديمقراطية مدنية [1] ، ويتطلب الاصلاح إعادة النظر بالمحاصصة السياسية التي أصبحت جزء من طبيعة النظام السياسي بعد العام 2003 وهذا يتطلب اصلاح النظام الحزبي بحيث تسخر الاحزاب ذات التوجهات الطائفية والاثنية لصالح الاحزاب ذات التوجه الوطني ، إذ أن مشاركة كل الاطياف السياسية في الحكومة قاد الى تكريس المحاصصة في السلطة وظهور صراع لإرادات متقاطعة وفق المصالح السياسية المختلفة [2]، كما يعد الفساد السياسي احد اسباب عجز الحكومة عن تحقيق اصلاح العملية السياسية وهذا ما اضعف فاعلية الدولة وكفاءتها وأجهزتها [3] .

2- **المصالحة الوطنية :** بعد العام 2003 شهد العراق انقسام مجتمعي على اساس الانتماءات الطائفية والقومية والعرقية وانتقل الصراع بين الاحزاب السياسية والكتل النيابية من البعد السياسي الى البعد المجتمعي حيث انتقل الى المكونات نفسها اصبح التنافس السياسي والصراع السياسي يرتكز على الانتماء المكوناتي بدل البرنامج السياسي ، وأفرزت العملية السياسية احزاب وكتل تمثل مكونها وتستمد دعمها و اسنادها وعمق الانحياز والولاء لها وليس للوطن ودفعها للتصارع فيما بينها [4]. نحن بحاجة لمصالحة وطنية حقيقية تعيد السلم الأهلي بين أبناء الوطن ، وتكون آلياتها قائمة على العدالة الانتقالية وتطبيقها بالتصالح وليس بالانتقام [5]، واستغلت القوى المعادية (تنظيم داعش الارهابي) الصراع الأهلي للسيطرة على مناطق نفوذ واسعة في العراق ولا ننسى هنا دور (دول الجوار والقوى الدولية الكبرى) في ذلك ، أخذت الحكومة العراقية وبعض الاطراف المجتمعية تحقيق المصالحة الوطنية بين الاطراف والقوى الفاعلة في العراق من خلال روح المواطنة واحترام حقوق المواطنين كافة ومحاربة الجماعات المسلحة وبمعنى ان تعلو فيها المواطنة والهوية الوطنية على الهويات الفرعية الأخرى وعدم إلغائها وتهميشها وهذا يقتضي نظام ديمقراطي يراعي مصالح الجميع[6] ، ومن المهم ان تكون الارادة جدية للانتقال

---

[1] عامر حسن فياض ، ديمقراطية العرب – البحث عن هوية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2013 ، ص24 .

[2] احمد عدنان كاظم ، مأسسة السلطة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية ، العدد19 ، بغداد ، 2011 ، ص120 .

[3] ليث عبد الحسن جواد ، مستقبل النظام السياسي في العراق ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد 29–30 ، بغداد ، 2012 ، ص86 .

[4] ستار جبار الجابري ، المصالحة الوطنية واثرها في تحجيم العنف في العراق ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد60 ،بغداد ، 2015 ،ص12 ، للمزيد انظر فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9/نيسان/2003، مصدر سبق ذكره ، ص260 .

[5] عامر حسن فياض ، جعجة بلا طحين ، مقالة في جريدة المدى ، العدد 3860 ، السنة الرابعة عشر ، الخميس 23/شباط/2017 .

[6] سرمد أمين ، قراءة في خارطة التحديات التي تواجه العراق في المرحلة القادمة (التحدي والاستجابة) ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد1 ، كانون الاول/2018 ، ص129 .

بالمصالحة الوطنية من الشعارات الى المنهج والسلوك ، وأن توجد رغبة في تجاوز عقدة الاستحقاقات المذهبية والطائفية والقومية ، وخلق شعور بعدم وجود خاسر في المصالحة [1].

3- **اصلاح النظام القضائي:** لقد نص الدستور العراقي لعام 2005 على مبدأ استقلال القضاء حيث نصت المادة (19) على ان القضاء مستقل لا سلطات عليه لغير القانون ، ولقد ترك تشكيل المحكمة الاتحادية وهي اعلى سلطة قضائية في العراق الى القانون العادي الذي يصدر عن مجلس النواب مما يمثل مساسا باستقلالها بسبب الخشية من تحكم السلطة التشريعية من خلال هذا القانون يتحدد اسلوب تشكيل المحكمة واختيار اعضائها او حتى عزلهم مما يمكن ان يفقدها طابعها المهني ان مبدأ استقلال القضاء هو مبدأ دستوري تبناه الدستور العراقي الدائم وتمارس السلطتين التنفيذية والتشريعية ضغوط وتدخلات في عمل القضاء مما يجعلها ايضا تابعة لهما غالبا ما تتدخل السلطة التنفيذية بالعمل القضائي وتوجهه وهذا التدخل لا يكون علني بل مستتر ويتم بأساليب مختلفة منها الزام المحاكم بإعطاء وزارة العدل صورة من الدعاوي المدنية والجنائية التي تصعد ضد شخصيات معينة ومنها قدرة وزير العدل على نقل دعاوي من محكمة الى اخرى مما يبدو انه تابع للسلطة التنفيذية [2].

4- **اصلاح النظام الانتخابي:** هي تعني تشريع قانون انتخابات عادل ومنصف يراعي الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والجغرافية للمواطنين مع وضع قانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات يضمن استقلالها ومهنيتها [3] ، وان تقوم القوى السياسية بتطبيق برامجها و الوعود الانتخابية الذي تعهدت بها للمواطنين من دون عملية سياسية قائمة على أساس الأغلبية المنسحبة والمعارضة البناءة . فقد كانت السلطة التشريعية طوال الدورات السابقة تشرع قوانين انتخابية تضمن بقائها بالسلطة وتساهم في تدوير شخوص قياداتها في المشهد السياسي ، وهذا بدوره أدى الى عزوف الناخبين عن التصويت في الانتخابات الأخيرة ، وهذا ما دفع الى المشاركة الواسعة لشريحة الشباب في ساحات الاحتجاج في كل محافظات الوسط والجنوب بعد ان اصابها الاحباط واليأس من سلوك النخب الحاكمة مما دعاها الى أخذ زمام المبادرة وتبنيها العديد من المواقف السياسية الرافضة للواقع القائم وطرحها لمجموعة من الشعارات والتي منها إقالة الوزارة وتشكيل وزارة ذات صلاحيات تطلق العنان للسلطة القضائية وهيئة النزاهة بمحاربة الفساد وتهيئة الاجواء لانتخابات مبكرة في ظل قانون انتخابي عادل ومفوضية مستقلة بحق تدير الانتخابات بشكل حر ونزيه وشفاف والدعوة لإشراف الامم المتحدة [4].

---

[1] خيري عبد الرزاق و ستار الجابري ، المصالحة الوطنية في العراق ، بيت الحكمة ، مجلة دراسات سياسية ، العدد14، بغداد ، 2009 ، ص8 .

[2] عامر حسن فياض ، اشكاليات بناء الدولة و ادارة الحكم في العراق المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 56.

[3] لينا الموسوي ، الاصلاح الانتخابي هو ما يحتاجه العراق حقا في (19 / حزيران / 2018) ، وعلى الموقع الاتي :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/

[4] علي مهدي ، القانون الانتخابي بين اعادة التشريع وإصلاح المنظومة الانتخابية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2019/2/3 ، وعلى الموقع الإلكتروني الاتي:

https://annabaa.org/arabic/rights/21385

5- **تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي :** اصلاح الوضع المتردي والمتدهور ومواجهة مؤشرات الفقر والبطالة والتهميش وتحقيق المسائلة والعدالة والمساواة امام القانون ومواجهة الفساد بإشكاله وعوامله وامتداداته والقضاء على الرشوة والوساطة والولاءات والوصولية ومنع انتشار السلاح خارج اطار الدولة وكيفية اقناع الاحزاب والقوى السياسية بضرورة احترام القانون و المؤسسات والنظام العام ومغادرة عقلية الهيمنة والغلبة والإقصاء وفرض الامر الواقع واستضعاف الدولة [1]. وقد شهد العراق في اكتوبر 2019 استمرار لموجة الاحتجاجات التي انطلقت منذ عام 2010 وكانت مطالبها الاساسية في توفير الخدمات وتحسين المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل ومحاربة الفساد والمطالبة بالإصلاح الانتخابي وإجراء انتخابات مبكرة وشملت تلك الاحتجاجات جميع المدن والمحافظات في العراق فهي ليست طائفية ولا تخضع لأي جهة سياسية او دينية [2] .

مما تقدم نرى أنه لإنجاح عملية الاصلاح في العراق يجب ان تتوفر الاليات التي تساعد على قيام إصلاحات حقيقية لبناء نظام ديمقراطي قائم على دستور ينظم عمل مؤسسات الدولة ، وتعددية حزبية وتداول سلمي للسلطة وذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة ويختار الشعب فيها من يمثله في البرلمان والحكومة ، ولتحقيق استقرار سياسي وأمني يمنح لتلك الدولة التطور والازدهار ، وهي عناصر أساسية لأي نظام ديمقراطي ناجح .

الخاتمة :

تواجه العملية السياسية في العراق منذ عام (2003) جملة من التحديات والإخفاقات التي أدت الى تزايد المطالبات بإجراء إصلاحات سياسية و حقيقية ، بسبب الاوضاع الاقتصادية التي شهدها العراق ، والفساد في جميع مؤسسات الدولة ، وهدر المال العام ، كما اساءت المحاصصة والتوافقية التي يقوم عليها تشكيل الحكومات المتعاقبة بالنظام الديمقراطي العراقي .

وفي النظم السياسية لا يوجد نظام سياسي كامل ومثالي مطلق ، و انما يوجد نظام سياسي ناجح وفعال وذلك من خلال ان القائمين على اجهزة الدولة والمسئولين يعملون على توفير وسائل

---

[1] احمد شكر حمود الصبيحي ، الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية ، العدد35-36 ، بغداد ، 2017، ص31 ، للمزيد انظر احمد صدام ايدام ، سياسات الحد من ظاهرة الفساد السياسي في مؤسسات الدولة العراقية ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، العدد (5-6) ، بغداد ، 2019 ، ص539.

[2] مثنى العبيدي ، تنامي الاحتجاجات في العراق الاسباب والتداعيات ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 219 المجلد 55، يناير 2020 ، ص 242 _ 243.

لتعزيز و ادامة هذا النجاح وتجاوز مظاهر الفشل ، وبذلك تكون الاصلاحات ضرورية لأداء النظام السياسي و تفعيل عمل المؤسسات .

ولنجاح النظام السياسي ينبغي العمل على اصلاح جميع المنظومات السياسية العراقية وإيمان النخب السياسية بالإصلاح السياسي كمطلب استراتيجي تفرضه كل المعطيات بالقول والفعل ، لما أصاب النظام السياسي بعد العام 2003 في الديمقراطية المشوهة والسيادة القاصرة والمواطنة التائهة .

كما يجب على الكتل والقوى السياسية التفكير الجدي والإرادة الحقيقية للإصلاح المؤسسي وترك المصلحة الحزبية واللجوء الى الاتفاقيات السياسية التي تأخذ صيغة دستورية كأن تكون ملحقاً دستورياً يعزز ويساند عملية الاصلاح ، ويكون بمثابة ارضية صالحة للتعديلات الدستورية المستقبلية والاهتمام بعملية المصالحة الوطنية وإعادة بناء المواطنة والتعايش وترصين الدور المؤسساتي للدولة و اعادة بناء الثقافة المدنية ودعم القطاع الاقتصادي والبحث عن الاقتصاديات البديلة والشيء المهم هو اعادة بناء ثقة المواطن بمؤسسات الدولة والثقة الاجتماعية بين مكونات المجتمع الواحد من اجل اعادة بناء الهوية الوطنية العراقية وبناء النظام الديمقراطي في العراق .

ومن التوصيات التي نرى ان الأخذ بها يسهم في إنشاء نظام سياسي ديمقراطي حقيقي :

1. دعوة الحكومة العراقية الى الاستماع وتلبية مطالب الشعب متمثلة بالمتظاهرين السلميين .
2. دعوة الاحزاب السياسية العراقية لإعادة النظر في برامجهم السياسية والعمل على تطبيقها.
3. دعوة الى الشعب لزيادة الوعي للهوية الوطنية ، للدفاع عن العراق من خطر الإرهاب .

المصادر :

1.محمد محمود السيد، مفهوم الاصلاح السياسي، الحوار المتمدن ، العدد (55) ، 2011/3/23:
http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid.
2.محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية ، ج 1، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 1999، ص 204 .
3.د. ناظم عبد الواحد جاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية، بيروت ، 2008 ، ص 100.
4.عادل عبد اللطيف ، الاصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمضاربات الإقليمية في المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية، بحوث الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، ط1 ، 2006 ، ص13
5.حيدر ابراهيم علي الإصلاح السياسي المفهوم وفرص بناء رؤية مشتركة ، مركز الندى للدراسات السياسية على الموقع :

http://alquds center/Arabic/pages php
6.ستار جبار علاي وياسين حمد العيثاوي ، الاصلاح السياسي في البلدان العربية ، دراسة في مشاريع الخارج والداخل ، دار امجد للنشر ، عمان ، 2014 ، ص11 .
7.نادر فرجاني ، الحكم الصالح لرفعة العرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (256) ، بيروت ، 2000 ، للمزيد انظر جبار اسماعيل عبد ، مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 248 .
8.ميثاق مناحي العيساوي ، وثيقة الاصلاحات الشاملة: رؤية تحليلية ، مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء ، 2016 ، ص2.
9.احمد عدنان الميالي ، الاصلاح السياسي في العراق ، معوقات وحلول ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2018/8/19 ، على الموقع :

http://mcsr.net/neuls418
10. بدرية صالح عبد الله ، مبدأ سحب الثقة في النظم البرلمانية : العراق انموذجا ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد ، 2019 ، ص225 .
11. خميس دهام ، وهمسة قحطان ، الاصلاح في النظام السياسي العراقي ، اعمال المؤتمر السنوي العلمي الرابع "سكول" ، جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة نفار للتنمية الثقافة الديمقراطية ، 10/نيسان/2013 ، ص88 .
12. عامر حسن فياض ، اشكاليات بناء الدولة و ادارة الحكم في العراق المعاصر ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، العدد (34) ، كانون الاول / 2013 ، ص 40_41.
13. عبد العظيم جبر حافظ ، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 (الواقع ، الاشكالية ، الحلول) ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، العدد 35-36 ، 2017 ، ص526 .
14. ياسين محمد حمد العيثاوي ، انعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البيئة المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد 60 ، 2015 ، ص52 .
15. حسين عليوي المفرجي وضحى مهند الحمداني ، داعش في العراق : بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الأمنية (دراسة تحليلية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، الجامعة العراقية ، بغداد ، العدد 3 ، 2019، ص326-327 .
16. بشار سعدون هاشم الساعدي ، الاصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن ، مجلة دراسات دولية ، العددان (72_ 73) ، ص 340 .
17. رشيد عمارة زيدي ، اليات التعايش السلمي في العراق ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية ، بالتعاون مع منظمة نفار لتنمية ثقافة الديمقراطية ، 4/نيسان/2011 ، ص127 .

18. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد2011،43، ص65-66.
19. ليث عبد الحسين ورشا رعد حميد ، مستقبل الدولة الوطنية في العراق بين عوامل القوة وتحدي الضعف ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (41) ، 2015، ص 48_49.
20. فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9/نيسان/2003 ، شركة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2009 ، ص260.
21. مثنى فائق مرعي ، مسار المصالحة الوطنية في العراق المتطلبات والتحديات ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد 6 ، 2018 ، ص60 .
22. عبد الجبار احمد عبد الله، الاصلاحات السياسية في العراق، ورقة تقويمية، بدعم من مؤسسة فريد ريش ابرت الالمانية، ص11- 12 .
23. وثيقة الإصلاح الوطني في العراق، شـــبكة الميادين الاعلامية، بيروت، (11/نيسان/2016) منشورة على شبكة الأنترنيت في الموقع الالكتروني:
http://www.almayadeen.net/news/politics/813741
24. دينا هاتف مكي ، إمكانية التغيير السياسي في الدول العربية/العراق انموذجا ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ، ، بغداد ، ص201 .
25. مصطفى فاروق مجيد و خضر عباس عطوان ، العراق ومخاطر التفكك ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العدد 43-44 ، 2016 ، ص146.
26. جلسة مجلس النواب العراقي (34) في 2015/11/2 .
27. حمزة مصطفى ، عبد المهدي يشكل مجلس اعلى لمكافحة الفساد في العراق ، جريدة الشرق الاوسط ، على الرابط:
http://newsat.com/node/152867/
28. احمد عبد الله ناهي وعلي محمد علوان ، الاصلاح السياسي في العراق قراءه في اهم التحديات الداخلية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 54.
29. عامر حسن فياض ، ديمقراطية العرب –البحث عن هوية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2013 ، ص24 .
30. احمد عدنان كاظم ، مأسسة السلطة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية ، العدد19 ، بغداد ، 2011 ، ص120 .
31. ليث عبد الحسن جواد ، مستقبل النظام السياسي في العراق ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد 29-30 ، بغداد ، 2012 ، ص86 .
32. ستار جبار الجابري ، المصالحة الوطنية واثرها في تحجيم العنف في العراق ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد60 ،بغداد ، 2015 ،ص12 .
33. سرمد أمين ، قراءة في خارطة التحديات التي تواجه العراق في المرحلة القادمة (التحدي والاستجابة) ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد1 ، كانون الاول/2018 ، ص129 .
34. خيري عبد الرزاق و ستار الجابري ، المصالحة الوطنية في العراق ، بيت الحكمة ، مجلة دراسات سياسية ، العدد14 ، بغداد ، 2009 ، ص8 .
35. لينا الموسوي ، الإصلاح الانتخابي هو ما يحتاجه العراق حقا في 19/حزيران /2018 وعلى الموقع الاتي :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/
36. علي مهدي ، القانون الانتخابي بين إعادة التشريع وإصلاح المنظومة الانتخابية ، شبكة النبأ المعلوماتية، 2019/2/3 ، ومنشورة على الموقع الإلكتروني الاتي:
https://annabaa.org/arabic/rights/21385
37. احمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، العدد35-36 ، بغداد ، 2017 ، ص31 ، للمزيد انظر احمد صدام ايدام ، سياسات الحد من ظاهرة الفساد السياسي في مؤسسات الدولة العراقية ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، العدد (5-6) ، بغداد ، 2019 ، ص539.

38. مثنى العبيدي ، تنامي الاحتجاجات في العراق الاسباب والتداعيات ، مجلة السياسية الدولية، العدد 219 المجلد 55 ، يناير 2020 ، ص 242 _ 243.